



التاريخ :
2023-5-15
الموافق :

الادارة العامة

الرقم الاشاري : 1.23.5.32

السيد المحترم / مدير مكتب التعاون الدولي

تحية طيبة وبعد ...

نحيط إلينكم اتفاقية التعاون بين جامعة طبرق والهيئة الليبية للبحث العلمي وذلك لاتخاذ ما يلزم وفق الإجراءات المتبعة لديكم بالخصوص.

اجراءاتكم بالخصوص

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

1991

أ.د. حسن علي حسن خير الله

رئيس جامعة طبرق



2023/05/15



جامعة طبرق
مكتب الشؤون الإدارية - قسم المعلومات
العنوان
رقم التسجيل: 265
التاريخ: 2023/5/15
التوقيع:

- صورة (لى):
- السيد/ أ.د. وكيل الجامعة للشؤون العلمية.
- السيد/ الدكتور
- السيد/ دير مركز بحوث الدراسات العلمية.
- السيد / مدير مكتب التخطيط والمتابعة.
- السيد

كم احمد طربق

مادة (13)

تعتبر هذه الاتفاقية صالحة لمدة (3) سنوات وتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة. بناء على مراسلة كتابية بين الطرفين وتغلق هذه الاتفاقية في حالة رغبة أحد الطرفين بإلغانها بموجب كتاب يحال للطرف الآخر، ويعتبر الإلغاء نافذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام هذا الكتاب، على الأثر الإلغاء على سير الأعمال البحثية والأعمال القائمة حتى الانتهاء منها.

مادة (14)

حرر هذا الاتفاق من نسختين يقرر الطرفين بحجيتها ويستلم كل طرف نسخة منه لاستخدامها في الأغراض المقررة بشأنها.

حررت هذه الاتفاقية بمدنية طبرق يوم الإثنين بتاريخ 20 مارس 2023

توقيع ومصادقة الأطراف

الطرف الثاني
أ. د. حسن علي حسن خير الله

رئيس جامعة طبرق



الطرف الأول
أ.د. فيصل عبد العظيم العبدلي
مدير عام الهيئة الليبية للبحث العلمي



(5) مادة

يقوم الطرف الأول بدعم وتمويل مرشحي الطرف الثاني من باحثين حسب الإمكانيات المتاحة ووفق الآليات المتبعة والميزانيات المرصودة لهذا الغرض في إطار برنامج تمويل ودعم البحث على أن تكون للمقترحات البحثية المقمرة من الطرف الثاني الأولوية في برنامج التمويل والدعم.

(6) مادة

يحق لطلبة الطرف الثاني استعمال مختبرات ومعامل المراكز العلمية والبحثية التابعة للطرف الأول لغرض إجراء تجارب واختبارات لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير) والجازة الدقيقة (الدكتوراه) ويحدد الطرف الأول عدد الطلبة وفق الإمكانيات المتاحة.

(7) مادة

يلتزم مرشحو الطرفين خلال دراستهم واستخدامهم للتسهيلات المعملية بالنظم واللوائح المعمول بها لدى الطرف الآخر، وتسرى على المخالف العقوبات المنصوص عليها لدى الطرف الآخر بما لا يتعارض والتشريعات النافذة.

(8) مادة

يلتزم مرشحو الطرفين بقواعد السلامة المهنية ويتحمل كل طرف المسئولية الكاملة عن أي ضرر يحدث للأفراد خلال عملهم، مالم يكن الخطأ متعدداً من جانب المرشح أو ناتجاً عن أعمال القوة القاهرة.

(9) مادة

الإشراف والتنظيم المشترك لإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل وعلى المستويين المحلي والدولي وتبادل الإنتاج العلمي من مؤلفات وبحوث علمية وغيرها.

(10) مادة

تكون نتائج الأبحاث وبراءات الاختراع نتاج هذا التعاون حق وملكية فكرية للطرفين وفقاً للتشريعات النافذة بالخصوص. ويمكن نشر نتائج هذه الأبحاث في المجالات العلمية والمؤتمرات في الداخل والخارج على أن يلزم الناشر بضرورة الإشارة إلى اسم الطرفين في جميع المنشورات والرسائل العلمية.

(11) مادة

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بمجرد التوقيع عليها.

(12) مادة

يتم بموافقة الطرفين إجراء أي تغيرات أو تعديلات على الاتفاقية، وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق ومحلقاً لها.



اتفاقية تعاون
بين
الهيئة الليبية للبحث العلمي
وجامعة طبرق

بغية تفعيل التعاون المشترك بين المؤسسات العلمية، لتطوير الكوادر العلمية والفنية في كافة المجالات تم الاتفاق بين كل من:
الهيئة الليبية للبحث العلمي ويمثلها/ أ. د. فيصل عبد العظيم العبدلي بصفته مدير عام الهيئة ويشار إليه في هذه الاتفاقية بالطرف الأول.
جامعة طبرق ويمثلها/ أ. د. حسن علي حسن خير الله بصفته رئيس جامعة طبرق ويشار إليه في هذه الاتفاقية بالطرف الثاني.

تمهيد

نظراً لما للتعاون المشترك بين المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي دور هام في تنمية القدرات البشرية وإجراء البحث والدراسات العلمية المشتركة في المجالين الأكاديمي والتطبيقي، وخلق نموذج عمل متميز للتعاون العلمي بين الطرفين والوقوف على عجلة التطور التي تستلزم البحث والابتكار ولرغبة الطرفين في إقامة تعاون نشط وفعال للرفع من مستوى التحصيل العلمي في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك فقد تم الاتفاق على الآتي:-

مادة (1)

اتفق الطرفان على تقوية وتعزيز التعاون بينها على أساس المساواة والمنافع المتبادلة وفق الإمكانيات المتاحة.

مادة (2)

أعضاء هيئة التدريس الباحثين بمراكز ومعامل الطرف الأول يحق لهم الإشراف على رسائل الماجستير، وأطروحتات الدكتوراه لطلبة الطرف الثاني وتكون لهم الأولوية في التعاون مع كليات الطرف الثاني، وفق اللوائح والتشريعات النافذة ويعاملون مالياً حسب اللوائح المالية لدى الطرف الثاني.

مادة (3)

يعفى الطلبة المرشحين من قبل الطرف الأول لدراسة الماجستير أو الدكتوراه من إجراء امتحانات القبول وتقدم لهم كافة التسهيلات حسبإمكانيات وقدرات الطرف الثاني.

مادة (4)

يمنح الطرف الثاني عدد من الكراسي الدراسية مجاناً للطرف الأول في كل سنة لدراسة الماجستير أو الدكتوراه في التخصصات المتاحة لدى الطرف الثاني وفقاً لإمكانياته.